كل منها عليه عقلا او بغلبة الاستعمال وهذه غير معتبرة فان
قيل ان قولهم ان كلا من اسمى الفاعل والمفعول حقيقة
في الحال ومجاز في الاستقبال بالاتفاق يشعر كون هيئته
موضوعة للزمان فينتقض التعريف به منعا قلت معنى قولهم
انه حقيقة في الحال انه حقيقة في المعنى الكائن في الحال فلا
يلزم كونه موضوعا للزمان ولا تخرج الافعال المنسلخة عن
الزمان بحسب الاستعمال لدلالة هيئة كل منها في الاصل
عليه وضعا ويخرج نحو يزيد علما لان واضع العلم لم يضع
هيئته للزمان كما لا يخفى على من له اذعان فان قيل
ان المضارع لكونه دالا على الزمانين يخرج بقولك باحد
الازمنة في اصل الوضع والاشتراك انما نشأ في الاستعمال
ولو سلم الاشتراك فيه فالخروج تم لان الدال على الاثنين
دال على الواحد ضمنا فالدلالة عليه اعم منه واما ان اسم
يكن مشتركا اصلا بل كان في احدهما حقيقة وفي الاخر
مجازا فلا اشكال ولما كان تمييز الافراد بالخاصة اوضح منه
بالحد وانتفاع المبدي بها اكثر منه بالحد وان كان الحد
اشرف لكونه من الذاتيات وانفع في نفسه لافادة التمييز
الذاتي ولذا قدمه وقال ومن خواصه خبر مقدم على
المبتدا وهو دخول قد اي بعض خواص الفعل لا كلها لدخول
مجموع هذه الاشياء الثمانية وهذا مبني على ان يكون الواو
لعطف الجزء على الجزء فالعطف قبل الحكم او على ان حق
المبتدا التقديم مع ما يتعلق به فيقدم معه مقدما فيكون
الخبر للمجموع كما اذا كان معه مقدما لفظا كزيد وعمرو

وبكر

وبكر في الدار وان من للتبعيض والا فلا دليل على بعضية
المجموع التي هي المقسومة بل على بعضية كل منه على تقدير
كون من للتبعيض وحدها وهي ليست بمرادة لكونها من اوضح
الواضحات وعلى تقدير عدمه ايضا فلا دليل عليها في اللفظ اصلا
وان حصلت وانما قلنا ان دخول المجموع بعض منها لان
منها ما لم يذكر هنا كتاء التانيث الساكنة والضمير المرفوع
البارز المتصل ونون التاكيد وهي جمع خاصة وخاصة
الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع
افراده او غير شاملة وما ذكر هنا من القسم الثاني والحد
لا يكون الا شاملا دخوله قد الا ولى حذف الدخول لعدم
الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق
عليه والايجاز مطلوب والخاصة المنطقية لا تصدق عليها
لاشتراط الحمل فيها ذكره في الامتحان وجه الاختصاص
كونها لتحقيق الحدث الفعلي او تقليله او توقعه او تقريبه
الى الحال وشيء منها لا يتحقق الا في الفعل فان قيل
ذلك معلوم من الاختصاص اذ لم يخبر به الواضع ولو عرف
الاختصاص لزم الدور قلت ذلك بالاستقراء لا من الاختصاص
فلا دور فافهم والسين اي الاستقبال بقرينة سوف وسوف
وليستا حرفي تاكيد لكنه في الثاني زائد ووجه الاختصاص كونهما
لتخصيص الحدث الفعلي بالاستقبال المعلوم بالاستقراء وان
لانه لتعليق الشيء بالحدث الفعلي ولم ولما لانهما لنفي الحدث
الفعلي ولام الامر لانه لطلب الحدث الفعلي ولا النهي
لانه لطلب تركه ولا يتصور كل منها الا في الفعل ثم انه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)